

سياسة تركيا تجاه الهجرة فترة حزب العدالة والتنمية

إبراهيم أفه*

ملخص: تحاول هذه الدراسة الوقوف على سياسة تركيا تجاه الهجرة، ولاسيما بعد الحرب في سوريا، وترى الدراسة أن الحكومة التركية التي أحرزت نجاحًا تنظيميًا كبيرًا؛ سواء في مجال الإيواء أم المساعدات الإنسانية إبان أزمة اللاجئين السوريين- عززت هذا النجاح بالترتيبات القانونية المتعلقة بالهجرة، وأضفت طابعًا مؤسسيًا على سياسة الهجرة من خلال المديرية العامة للهجرة. ومن أجل تحويل الهجرة إلى نعمة لا إلى نقمة يجب تنويع سياسات الانسجام وتنفيذها سريعًا على أرض الواقع.

* باحث، تركيا

Turkey's Immigration Policy Under the Justice and Development Party

İBRAHİM EFE*

ABSTRACT The current study attempts to examine Turkey's policy towards immigration, especially after the war in Syria. According to it, the Turkish government has achieved great organizational success both in the shelter and the humanitarian aid during the Syrian refugee crisis. It reinforced her success with legal arrangements related to migration and managed to achieve Institutionalized immigration policy through the Directorate General of Migration. Therefore, for the sake of transforming migration from a curse to a blessing, social harmonic policies should be as diversified as it can be and implemented quickly on the ground.

* Researcher,
Turkey

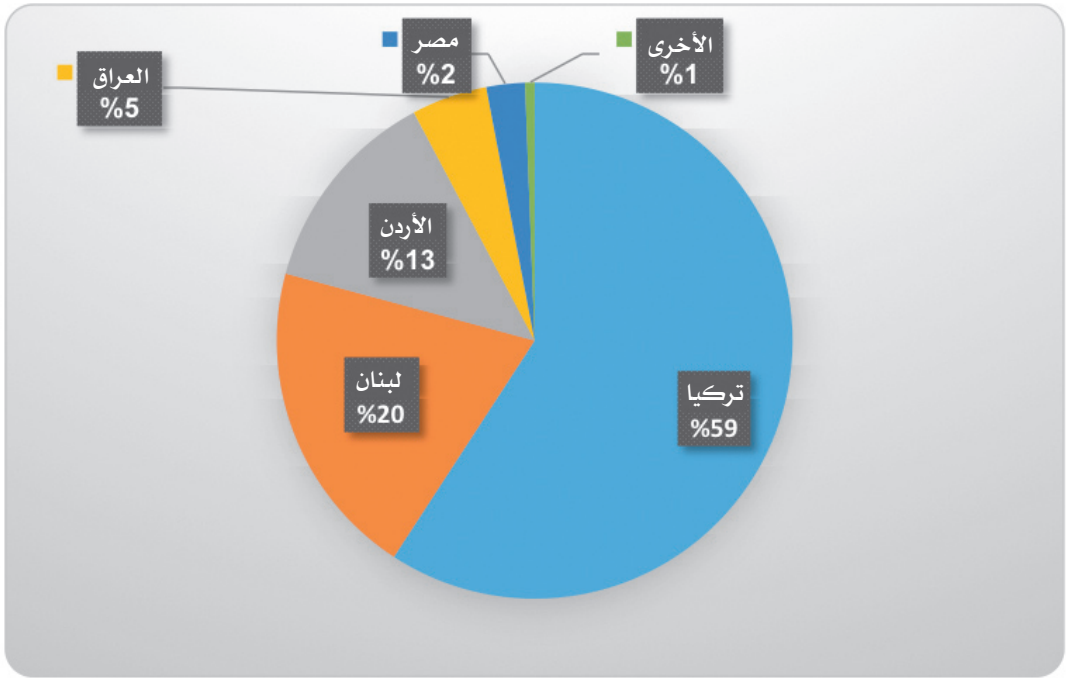
رؤية تركية

2019 - (8/1)

39 - 29

المدخل

إن تاريخ الهجرة التي يمكن تعريفها عموماً بأنها حركة قسرية أو طوعية للناس داخل بلد ما أو إلى بلدان أخرى ولأسباب مختلفة¹ - يبدأ مع تاريخ البشرية. وقد تنوعت الحركات التي يضمها اليوم مفهوم الهجرة: (غير منظمة، إجبارية، اقتصادية... إلخ)، والأوضاع القانونية للمهاجرين: (مهاجرون، ملتجئون، حماية مؤقتة... إلخ) واختلفت كثيراً². ولهذا السبب بقيت قضية الهجرة على الدوام مشكلةً تحتاج إلى حلّ في هذا العالم (المعولم).



الرسم البياني 1: توزيع اللاجئين السوريين تبعاً للبلدان الإقليمية (27 نيسان 2017)

المصدر: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين³

وقد شهدت هذه الأراضي التي تسمى تركيا عددًا كبيرًا من حركات الهجرة قبل عصر الجمهورية. ولا شك أن "ثقافة القبول" التي يتمتع بها سكان هذه البلاد، والمقاربة الحميمية المتسامحة تجاه المهاجرين، وحسن الضيافة التي يتمتعون بها - سبب مهمّ يخفف خلف تحول تركيا إلى مركز جذب للمهاجرين، إلى جانب موقعها الجغرافي⁴.

فتركيا التي باتت تعرف ولاسيما في السنوات العشرين الماضية بأنها "الدولة التي تستقطب الهجرة الخارجية"⁵، تعمل منذ عام 2011 على معالجة نوع آخر من الهجرة المعروفة باسم "اللجوء الجماعي"⁶ (En Masse Refugee). وفي الوقت الذي خاطب فيه المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس مجلس الأمن بالأمم المتحدة بتاريخ 26

شباط 2015 قائلاً: "غدت تركيا أكثر بلدان العالم استقبالاً للاجئين"⁷ - لم يكن عدد اللاجئين السوريين في تركيا تتعدى 1.7 - 1.8 مليون. وفي الاجتماع الأول للجنة سياسات الهجرة التي أسست لتحديد سياسات الهجرة أفاد وزير الداخلية التركي سليمان صويلو أن عدد المهاجرين واللاجئين في تركيا هو 3 ملايين و551 ألفاً و78.⁸

لا شك أن أهم عنصر أسهم في تسهيل التعامل مع هذه الزيادة المفاجئة كما بيّنا آنفاً هو الناحية المجتمعية لثقافة القبول الخاصة بتركيا. فالدولة التركية -ولاسيما في السنوات الأخيرة- بذلت جهوداً كبيرة في مجال إدارة الهجرة، وأبدت تساهلاً في موضوع المهاجرين بشكل عام، والسوريين تحت الحماية المؤقتة بشكل خاص. ومع ذلك فإنه من الضروري جداً مناقشة السياسات التي تتبعها أنقرة في موضوع الهجرة، ولاسيما في أوساط يستمر فيها الغموض القانوني المتعلق بالمهاجرين في تركيا، وابتعد فيها السياسة هؤلاء المهاجرين، وتستعملهم المعارضة أداة ضد الحزب الحاكم، وتعمل وسائل الإعلام على تهميش المهاجرين، وإثارة المواقف التمييزية ضدهم، ويتغذى فيها كل هذا على الخطابات والممارسات العرقية، وتثير مشكلات انسجام هؤلاء المهاجرين مع المجتمع التركي.

اكتسبت التجربة التركية في التعامل مع حركات الهجرة بعداً جديداً مع الظروف السياسية المتغيرة وحركات الهجرة الجماعية للاجئين السوريين. بدايةً يجب ألا يغيب عن الأنظار أن هذه التجربة الجديدة تنسجم مع التحوّل المجتمعي والسياسي الذي عاشته تركيا في السنوات الخمس عشرة الماضية. فبينما أمنت ثقافة القبول المجتمعي مقارنةً سياسيةً تقوم على التساوي والتسامح مع المهاجرين، جعل هذا الوضع توسيع نطاق القبول المجتمعي وتمكينه أمراً ممكناً. لهذا السبب يتناول هذا المقال بصورة رئيسة تشكل سياسات الهجرة التركية، ولاسيما في عهد حزب العدالة والتنمية، وتطورها في سياق أزمة اللاجئين السوريين. في هذه البحث سنقدم أولاً بياناً عن الأرضية التاريخية التي تطورت فيها هذه السياسة، وتجارب الهجرات السابقة، ثم نتناول بإيجاز المستندات القانونية ذات الصلة بالمهاجرين، والترتيبات القانونية الناشئة عن حركات الهجرة الجماعية الراهنة. وبعد التعرف على الخلفية القانونية والتاريخية للقضية نناقش الصعوبات التي واجهتها تركيا فيما يتعلق بأزمة اللاجئين السوريين، والمزايا التي قدمتها لها هذه الأزمة، وفي ضوء هذه الصعوبات والمزايا نتناول صلة سياسات الهجرة التركية المتطورة حديثاً بمستقبل البلاد القريب، وأهميتها بالنسبة لهذا المستقبل.

سياسات الهجرة:

تعدّ سياسة الإسكان ذات الصلة بالهجرة إلى تركيا واحدة من التطبيقات المهمة التي حققت استمرارية سياسات الدولة التي ورثتها الجمهورية التركية عن الدولة العثمانية. ففي حركات الهجرة الجماعية التي تعاملت معها تركيا في التاريخ القريب (على سبيل المثال هجرة 300 ألف

اكتسبت التجربة التركية في التعامل مع حركات الهجرة بعداً جديداً مع الظروف السياسية المتغيرة وحركات الهجرة الجماعية للاجئين السوريين

مواطن بلغاري بعد انهيار الشيوعية في بلغاريا بتاريخ 1989، وفرار 500 ألف مواطن عراقي كردي من ظلم صدام في تاريخ 1991 ولجوؤهم إلى تركيا) نظرت إلى ضحايا المهجرات القسرية من باب الإنسانية وتقديم العون والمساعدة.⁹ لكن أشكال تناول كل حركة من حركات الهجرة الجماعية صارت سبباً في ظهور تجارب¹⁰ مؤسسية متنوعة، وذلك لأسباب أمنية، ونظراً لاختلاف الأصول الإثنية للمهاجرين. ويمكن ملاحظة هذا التنوع في الإجابة السياسية عن أزمة اللاجئين السوريين على وجه الخصوص.

عندما ظهرت بوادر تحوّل ردود نظام الأسد على المعارضين إلى مجازر جماعية في الأشهر الأولى من عام 2011، لم تكن العلاقات بين البلدين قد قطعت تماماً. وكانت التقديرات المتفائلة حول انتهاء الحرب بسرعة وعودة اللاجئين إلى بلادهم، أو قصر النظر حوله - السبب في ظهور سياسات في الهجرة غير مناسبة. فقد كان من المعتقد أنه مع سياسة الباب المفتوح سيكون هناك تجنب وقوع كارثة إنسانية، وإقامة جسر بين سوريا وتركيا بمجرد عودة المهاجرين إلى بلدتهم في أقرب وقت ممكن.¹¹ لكن زيادة كثافة الهجرة الجماعية، وتناقص الموارد، ولاسيما في المناطق الحدودية - أدت إلى أن تتجاوز الصعوبة في الخدمات العامة والمشكلات الأمنية حدود القبول الجماعي، وشكلت نوعاً من "الإرهاق في الرأفة" لدى المجتمع التركي.¹² فكان لا احتمال تحوّل القبول المجتمعي إلى الانتقاد تأثير كبير في سياسات الهجرة. إضافة إلى أن سلسلة من التأثيرات مهّدت إلى حدوث تحولات وتغيّرات في الردود السياسية الموجهة إلى أزمة اللاجئين. سوف نتناول في البندين القادمين التأثيرات المعنية تحت عنوانين اثنين: الصعوبات والفرص، سنبحث فيها الرد الذي قدمته حكومة حزب العدالة والتنمية حول اللجوء الجماعي الناتج عن الحرب الأهلية في سوريا، وسنقيم سياسة الهجرة التركية التي تطورت في إطار ذلك على ضوء التجربة العامة في الماضي، والترتيبات القانونية ذات الصلة بالهجرة.

الوضع القانوني:

في عام 1961 أعلنت تركيا التي تشكل إحدى الدول التي شاركت في إعداد اتفاقية جنيف عام 1951 ووقعت عليها - أنها فهمت حكم الفقرة 2. "سيطبق على الأشخاص الموجودين خارج الدولة [...] نتيجة الأحداث التي وقعت قبل 1 كانون الثاني 1951" الواردة في المادة الأولى من البيان، وقبلته على شكل: "نتيجة الأحداث التي وقعت في أوروبا".

واعتباراً من ذلك اليوم أدرج جميع الأشخاص الذي طلبوا اللجوء إلى تركيا خارج إطار ذلك [الحكم]، ولاسيما في فترة الحرب الباردة تحت وصف "الحماية المؤقتة". لكن حركات

اللاجوء التي شهدتها فيما بعد سنوات الثمانينات وبداية التسعينيات دفعت إلى تبني الدولة قوانين الهجرة لعام 1994 التي تمثل أولى التشريعات الوطنية في هذا الموضوع. وقد تعرضت هذه القوانين التي تستند في الأساس إلى إيقاف اللاجئين في الحدود إلى الانتقادات بسبب انتهاكها لمبدأ عدم الإعادة (Refoulment).

استضافت تركيا أعداداً كبيرة من اللاجئين من الدول المختلفة من آسيا وإفريقيا مماثلة لأعداد الهجرة الجماعية التي شهدتها سوريا في عام 2011. وقد أثمرت الدراسات التي نُفذت في هذه العملية بتبني تركيا القانون الأول والأشمل للاجئين في عام 2013.¹³ يتضمن القانون الذي أقر في المجلس في عام 2013 ووضع قيد التنفيذ في عام 2014 تنظيم الموضوعات ذات الصلة بالأجانب من قبيل إلزامية الحصول على الفيزا، وتذكرة الإقامة، والوضع القانوني للاجئين والبدون [من لا جنسية لهم]، وهيكلية المديرية العامة لإدارة الهجرة (GİGM)، ومن خلال جمع التشريعات القانونية للأجانب في قانون واحد تم إجراء ترتيبات مهمة في مسألة وضع اللاجئين القانوني.

كما أدخل الأشخاص المنضون تحت الحماية المؤقتة إلى سوق العمل، وإن كان ذلك جزئياً، من خلال اللائحة رقم 29594 بتاريخ 15/01/2016 حول رخصة العمل للأجانب اللاجئين تحت الحماية المؤقتة. فالمديرية العامة لإدارة الهجرة أضحت اليوم مؤسسة مسلحة بالتجارب، تستطيع من خلالها مواجهة أي حركة هجرة جماعية. كما أن قانون الهجرة الجديد أعد مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقية جنيف لعام 1951، وشاركت في مراحل إعداده مفضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة صاحبتا الشأن في الموضوع، مما يوفر لتركيا سلوك نهج أكثر عالمية وإنسانية تجاه حركات الهجرة الحالية والقادمة.¹⁴ إن تطبيق منح الجنسية المنقذة بمراحل بحق اللاجئين السوريين حالياً يرافقه بعض الصعوبات من حيث القانون والانسجام، وإن سلوك تركيا نهجاً مرحلياً لحل هذه الصعوبات مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية سيصبّ في مصلحة تركيا.

قانون الإسكان 1934
اتفاقية جنيف 1951 (1967)
قانون جوازات السفر 1950
اللائحة المنظمة لللاجوء 1994
قانون الأجانب والحماية الدولية 2013
قانون الحماية المؤقتة 2014
اللائحة الخاصة بتنظيم عمل الأجانب تحت الحماية المؤقتة 2016

الجدول 1: المراجع القانونية الأساسية المتعلقة بسياسة الحماية المؤقتة

السياسة الداخلية:

وفق الإحصائية التي أجرتها رابطة البحوث الاقتصادية والسياسة الخارجية في عام 2014، بلغت نسبة المدافعين عن استقبال اللاجئين القادمين من سوريا بلا شروط 20 ٪ من حزب العدالة والتنمية وحزب السلام الكبير وحزب الشعوب الديمقراطية من المشاركين في الإحصاء، بينما صوتت لمصلحة هذا الخيار 07 ٪ من حزب الشعب الجمهوري و4.4 ٪ من الحزب القومي التركي من المشاركين في الإحصاء.¹⁵ وقد أدى الاستقطاب السياسي في هذا الموضوع دوراً فعالاً في تحديد التصورات والمواقف تجاه اللاجئين. وكان لمثلي اللاجئين الذين يتبوؤون مواقع في الإعلام دور مائل في تعميق هذا الاستقطاب. فالأخبار التي تتحدث أن اللاجئين يشكلون عبئاً اقتصادياً ومشكلة أمنية تؤثر سلباً في تصورات المجتمع حول هذه القضية. وهذا الخطاب الذي ينتقل من السياسة إلى الإعلام، ويتنشر من هناك إلى المجتمع، يتضمن العديد من العناصر الأخلاقية الأخرى وكرهية الأجانب، فضلاً عن استغلال اللاجئين في توجيه الانتقاد إلى السلطة.

ولهذا السبب، لم تكن الزيادة التي شهدتها المناقشات ذات الصلة باللاجئين خلال فترة الانتخابات مدهشة. ورغم أنه من الطبيعي جداً أن تكون قضية اللاجئين مسألة سياسية داخلية، فإن اعتماد الانتقادات الموجهة لموضوع اللاجئين على ذرائع تتعلق بصفات اللاجئين على العموم، (وكونهم جهلة، وخطرين، ويتناسلون بسرعة، ويستغلون المساعدات، ويفسدون أخلاق البلد وثقافته، وغير ذلك) - يشكل خطراً؛ لأنه يساق من خلال خطاب قائم على إقصاء هذه المجموعة. هذا التوجه الذي يعزز انتشار الخطاب العنصري وسوء المواقف الاجتماعية تجاه اللاجئين يمكن أن يتحول مع مرور الزمن إلى محاولات لقتل المهاجرين. كما أن هذا الخطاب قد يشكل كذلك عائقاً أمام إجراء التحسينات والمناقشات البناءة بحق اللاجئين. هذه السلبيات في السياسة الداخلية ربما تكون تأثيرها الأقوى على الحياة العامة، وبخاصة في الولايات الحدودية التي تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين، مثل كلس وأنطاكية وعيتاب. فبعد استيعاب اللجوء الجماعي سوف تشهد هذه المناطق صعوبات في البنى التحتية في مجالات الصحة والإيواء والعمل والتعليم والشؤون الاجتماعية الأخرى. وقد تحولت هذه الصعوبات إلى مواد في السياسة الداخلية وتسببت أحياناً في حدوث التحريصات.

وفي هذا المعنى، تأخذ السياسات التسهيلية المتبعة تجاه اللاجئين (الصحة المجانية، وخدمات التعليم، وغير ذلك) موقعاً لها في محور هذا الخطاب الهدام والتحريصات. ولهذا السبب ينبغي أن تعمل السياسات التسهيلية المعنية بحياة اللاجئين على إثراء الحياة الاجتماعية في الولايات الحدودية، وتعزيز الإمكانات في مجالات العمل والسكن، ودعمها بالبنى التحتية الأخرى، وزيادة الروابط بين السكان في المنطقة واللاجئين. وفقاً لنتائج الأعمال الميدانية التي نفذها فريق مركز أبحاث الهجرة في جامعة حجي تبه برعاية مراد أردوغان،¹⁶ فإن اللاجئين السوريين يعبرون عن شعورهم بالقلق؛ بسبب النظر إلى المأساة التي يعيشونها، بوصفها مسؤولية تقع على عاتق الحكومة فقط، بل مسألة خاصة بهم رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان بالذات، وأن المعارضة لا تعد هذه المسألة قضية

سياسية. ينبغي في هذا الصدد أن يتناول المشكلة جميع الأحزاب السياسية بلغة أكثر شمولاً، وينهج يغطي الموضوع بجميع أبعاده.

التغيير الديموغرافي:

إذا وضعنا الصعوبات المذكورة في الأعلى جانباً، فإن أهم المزايا التي سيأتي بها بقاء اللاجئين السوريين الدائم في تركيا تظهر مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض المتوقع في معدل النمو السكاني الطبيعي وفقاً للإسقاطات السكانية ذات الصلة بتركيا.¹⁷ وكما هو واضح في الجدول 2 فإن القسم الأكبر من اللاجئين السوريين يتبوأ موقعاً مهماً ضمن السكان الولودين¹⁸ (1.839.987، 60٪). والسياسات ذات الصلة بالسكان المعنيين ستؤدي دوراً كبيراً سواء من حيث طاقة العمل في تركيا أم في بناء سوريا المستقبل.

العمر	ذكر	أنثى	المجموع
المجموع	1,619,986	1,408,240	3,028,226
4-0	192,211	178,805	371,016
9-5	222,507	209,554	432,061
14-10	168,897	155,660	324,557
18-15	140,227	118,061	258,288
24-19	253,349	193,604	446,953
29-25	164,378	128,129	292,507
34-30	138,405	108,466	246,871
39-35	97,976	81,076	179,052
44-40	68,843	64,377	133,220
49-45	53,203	48,971	102,174
54-50	42,597	40,845	83,442
59-55	28,703	28,535	57,238
64-60	19,907	20,335	40,242
69-65	13,211	13,596	26,807
74-70	7,055	7,818	14,873
79-75	4,379	5,227	9,606
84-80	2,301	2,908	5,209
89-85	1,252	1,543	2,795
+90	585	730	1,315

الجدول 2: توزيع السوريين المسجلين تبعاً للعمر والجنس (وفق البيانات البيومترية):

المصدر: المديرية العامة للهجرة¹⁹

وفق الاحصائية التي أجرتها رابطة البحوث الاقتصادية والسياسة الخارجية في عام 2014 بلغت نسبة المدافعين عن استقبال اللاجئين القادمين من سوريا بلا شروط 20% من حزب العدالة والتنمية وحزب السلام الكبير وحزب الشعوب الديمقراطية من المشاركين في الإحصاء

تشكل الفئة العمرية 0-18 حوالي نصف مجموع السكان السوريين في تركيا (45 ٪)، وتشكل هذه الفئة محور مسألة سياسة التعليم المعنية باللاجئين. وقد ظهرت مراكز التعليم المؤقتة التي تقدّم الخدمات التعليمية للأطفال السوريين تحت إشراف وزارة التربية الوطنية وتدعمها المنظمات الأهلية التركية منها والسورية نتيجة مبادرة انتقالية، أي مع أمل العودة القريبة للاجئين إلى ديارهم، وملأت فراغاً كبيراً في هذا المجال. وقد ربطت الخدمات التعليمية المقدمة للأطفال السوريين بمعايير محددة، وضمان السلامة لها من خلال الإجراءات القانونية، لكن معدل الالتحاق بالتعليم لم يبلغ المستوى المطلوب بعد²⁰.

إلى جانب ذلك، يبلغ عدد الطلاب السوريين الدارسين في تركيا خمسة عشر ألف طالب تقريباً، ووظف أربع مئة أكاديمي سوري تقريباً للتدريس في الجامعات التركية.²¹ وتشير هذه الأعداد إلى غاية الإيجابية في الأعمال المنجزة في الساحة التعليمية. لكنه بالنظر من حيث السياسات المنسجمة مع مبدأ الاستدامة ينبغي تعزيز الخدمات التعليمية المقدمة للسوريين وتنويعها (التعليم المهني، والمنح وغير ذلك). وعندما تنعكس المشروعات المتعلقة بالتعليم على السياسات والتطبيقات؛ يمكن أن تتطور مشكلة التكيف لتسهم في الحياة متعددة الثقافات.

السياسة الخارجية:

الضغوطات الغربية التي تمارس على تركيا، ولاسيما من قبل الدول الأوروبية مقابل أزمة اللاجئين السوريين حول ترك حدودها الشرقية مفتوحة وإغلاق حدودها الغربية والتشجيعات المقدمة لها بهذا الخصوص - تبدو متناقضة تماماً. فالدول الغربية التي تستخدم بطاقة اللاجئين أداة مقنعة لسياساتها الخارجية بدل الإسهام في حمل الأعباء مع تركيا تشدد على التزامات تركيا الناشئة عن الاتفاقات الدولية، وعلى عملية التنسيق مع الاتحاد الأوروبي. ورداً على ذلك، لا مفر من أن تستخدم الحكومة التركية نفس البطاقة أداة لسياستها الخارجية المقنعة. لكنه بشكل عام يمكننا تعريف السياسة التي طورتها تركيا في إطار الحرب الأهلية السورية والأزمة التي نتجت عنها بأنها الواقعية الأخلاقية، والواقعية الأخلاقية الاستباقية²² (proactive moral realism). وقد توحدت خيرية تركيا وواقعيته في السياسة التي أنتهجتها تركيا تجاه اللاجئين السوريين، ولاسيما العمليات العسكرية التي نفذتها في إطار مكافحة التنظيمات الإرهابية، مثل داعش والاتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري المسمى بوحدات حماية الشعب في المنطقة منذ عام 2015.²³

إن الموقف الأخلاقي الذي اتبعته تركيا تجاه أزمة اللاجئين يحمل دلالات مهمة من حيث الدور المحوري الذي أسسته لنفسها، سواء في منطقة الشرق الأوسط أم على المستوى العالمي.

إذ قدّمت تركيا التي تعدّ أكبر دولة مضيّفة للاجئين في العالم اليوم درساً مهماً للغرب، بل للعالم بأسره، من خلال قدرتها على إدارة أزمة اللاجئين السوريين. إن تركيا من خلال النهج المبدي الذي سلكته تجاه اللاجئين، واستقبالها للاجئين دون النظر إلى دينهم ولغتهم ومذهبهم لا تزال تحافظ على موقعها المحوري والقيادي في العالم الإسلامي. والأهمية التي أولتها تركيا لدورها الإقليمي بدت ظاهرة من خلال سياسة تصفير المشكلات التي اتبعتها حزب العدالة والتنمية بشكل فعّال مع دول الجوار منذ تأسيسه وحتى عام 2010، ومن خلال الانفتاح التركي نحو دول الإقليم. وكذلك فإن تركيا التي سلكت دوراً فعّالاً في مواجهة التهديد الأمني المتزايد اعتباراً من عام 2015 في الساحة - استطاعت من خلال استعمالها القوة الشديدة عند اللزوم أن تقول كلمتها في أمن المنطقة واستقرارها. ولا شك أنّ هذا التحول الاستباقي في السياسة الخارجية صمّم وفقاً لدور تركيا الريادي، ويحمل أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل المنطقة.

الخاتمة:

لم تسجّل في البداية حركة الهجرة الجماعية من سوريا إلى تركيا منذ شهر مارس / آذار من عام 2011 بشكل سليم لأسباب مختلفة.²⁴ وفي مقدمة العواقب الناتجة عن ذلك، يأتي الخلل الأمني، إلى جانب عدم تحديد السياسة المناسبة. وعلى الرغم من ذلك، واصلت تركيا سياسة الباب المفتوح تجاه سوريا بموقف مبديّ مستقل عن العوامل العرقية والمذهبية والدينية، في الوقت الذي زاد فيه تنظيم داعش الذي أنشئ في سوريا من تجانس اللاجئين الفارين من ويلات الحروب.²⁵ هذا النهج المبدي ينسجم مع نهج السياسة الخارجية الاستباقية والأخلاقية والواقعية الذي اتبعه حزب العدالة والتنمية في السنوات الأخيرة.

لو أخذنا بعين الاعتبار تاريخ انعقاد الاجتماع الأول (2015) للجنة سياسات الهجرة، والتاريخ الذي شرّع فيه مستند هذه اللجنة القانوني، فإنه يمكننا القول إن تأسيس لجنة سياسات الهجرة التي ستوجّه سياسات الهجرة الرسمية في تركيا تطور مهمّ وجديد. وتبيّن عند النظر إلى تجارب الهجرات الجماعية السابقة أن مقاربة "المؤقتية" ليست كافية لتحويلها إلى مقاربة مستدامة، إذا ما أخذنا بالحسبان أعداد المهاجرين والتطور السريع للأزمة، وأنها تركت مكانها لتطوير سياسات على أساس الاستدامة. لذا تحولت سياسات الهجرة الموجهة للاجئين السوريين من إجابات آنية على الأزمة إلى سياسات الانسجام. ويتعين على السياسات التي طوّرت من أجل اللاجئين في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية أن تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار.

وإذا عدنا إلى مقاله كمال قرباط حول الهجرة: "تركيا أسست بفضل الهجرة، وتغيّرت وتحوّلت اليوم إلى دولة وطنية"،²⁶ فإنه يمكننا القول إن هذا الاستنتاج ذو صلة وثيقة بتجربة الهجرة التركية والتغيرات والتحولات السياسية التي شهدتها تركيا، ولاسيما خلال فترة حزب العدالة والتنمية. فالحكومة التركية التي أحرزت نجاحاً تنظيمياً كبيراً سواء في مجال الإيواء أم المساعدات الإنسانية إبان أزمة اللاجئين السوريين - عزّزت هذا النجاح بالترتيبات

القانونية المتعلقة بالهجرة، وأضفت طابعاً مؤسسياً على سياسة الهجرة من خلال المديرية العامة للهجرة. وقد أسهمت هذه السياسات في إحياء الحياة متعددة الثقافات التي ورثتها من الإمبراطورية العثمانية، وسيستمر هذا الوضع رغم جميع ردود الأفعال. ومن أجل حماية هذه المكتسبات، وتحويل الهجرة إلى نعمة لا إلى نقمة يجب تنويع سياسات الانسجام وتنفيذها سريعاً على أرض الواقع. ولكن الأهم من ذلك، هو أن تعمل جميع الأحزاب السياسية على إبقاء المسألة خارج الاستقطاب السياسي القائم في هذه الفترة، وأن تتناولها وفق معايير عقلانية، وأن تضع في الحسبان مستقبلنا المشترك.

الهوامش والمصادر :

1. منظمة الهجرة الدولية. (International Organization for Migration-IOM).
2. S. Mehter Aykın, "Trapped Between Homeland and the Host Country", East-West Migration in the EU, ed. N. Marinescu, (Cambridge Scholars Publishing, (New Castle Upon Tyne: 2017).
3. Syria Regional Refugee Response", UNHCR, <http://data.unhcr.org/> (syrianrefugees/regional.php, (accesed date: 6 June 2017).
4. M. M. Erdoğan ve A. Kaya, Türkiye'nin Göç Tarihi, (İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları, İstanbul: 2015), s. xvi.
5. م.م. أردوغان وأ. قايا. تاريخ الهجرة التركية. (منشورات جامعة إسطنبول بيلغي. إسطنبول 2015). ص: xvi.
6. A. İçduygu ve D. B. Aksel, "Turkish Migration Policies: A Critical Historical Retrospective", Perceptions, v: XVIII, i: 3, (2013), p. 167.
7. ك. كريشجي وس. قره جه. "التسامح والتناقضات: تيارات اللجوء الجماعي إلى تركيا في الأعوام 1989 و1991 و2011". تاريخ سياسة الهجرة التركية. المحررون: م.م. أردوغان وأ. قايا. (منشورات جامعة إسطنبول بيلغي. إسطنبول 2015).
8. UN High Commissioner for Refugees Antonio Guterres-Written Text" of Speech to the UN Security Council-26 February 2015", UNHCR, 26 54ef66796/un-high-/2/February 2015, <http://www.unhcr.org/news/press/2015-commissioner-refugees-antonio-guterres-written-text-speech-un-security.html>, ((accessed date: 7 November 2017).
9. "أعداد اللاجئين في تركيا". جمهوريت. 15 شباط 2017.
10. كريشجي وقره جه. "التسامح والتناقضات: تيارات اللجوء الجماعي إلى تركيا في الأعوام 1989 و1991 و2011". ص295-314.
11. من أجل نقاط الانعطاف في سياسات الهجرة التركية انظر: إيديفو وأكسل. " Turkish Migration Policies: A Critical Historical Retrospective". ص167-190.
12. "الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية السيد أحمد داود أوغلو في مؤتمر السفراء الخامس. 2 كانون الثاني 2013. أنقرة". وزارة الخارجية/الجمهورية التركية. 2 كانون الثاني 2013. <http://www.>

- mfa.gov.tr/disisleri-bakani-sayin-ahmet-davutoglu_nun-v_-buyukelciler-konferansinda-yaptigi-konusma_-2-ocak-2013_-ankara.tr.mfa (تاريخ زيارة الموقع: 7 تشرين الثاني 2017).
12. أدين بالشكر للأستاذ الدكتور روحات يشار الذي أكسب الأدبيات مصطلح "الإرهاق في الرأفة". ففي دراسته التي تتناول تصورات أهالي ولاية كلّس حول اللاجئين السوريين يبين يشار مدى استدامة سياسة اللاجئين المتبعة، ومدى خطورة وهشاشة هذه المسألة من حيث السياسة الداخلية. هذه الدراسة التي أجريت في الفترات الأولى من أزمة اللاجئين السوريين بحاجة إلى التحديث والاستفاضة. انظر. يشار، تصور اللاجئين في كلّس: أول مشاهد الإقصاء والتوحد المجتمعي. (جامعة كلّس 7 كانون الأول، كلّس 2014).
13. كريشجي وقرة جه، "التسامح والتناقضات: تيارات اللجوء الجماعي إلى تركيا في الأعوام 1991 و 2011"، ص 300.
14. كريشجي وقرة جه، "التسامح والتناقضات: تيارات اللجوء الجماعي إلى تركيا في الأعوام 1991 و 2011"، ص 311.
15. نظرة الرأي العام التركي إلى السوريين واستطلاعات الرأي العام والسياسات الخارجية في تركيا 1/2014 (مركز البحوث الاقتصادية والسياسة الخارجية 2014: EDAM).
16. م. أردوغان، السوريون في تركيا: القبول المجتمعي والانسجام. (منشورات جامعة إسطنبول بيلغي، إسطنبول 2015).
17. حمزة أنش ومجاهد بكتاش، "الاندماج المجتمعي والثقافي والاقتصادي للسوريين والهجرة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"، مركز البحوث السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التركي/ الندوة الدولية للعلوم الاجتماعية، (2016). ص 17-43. <http://aves.erdogan.edu.tr/YayinGoster.aspx?ID=1894&NO=3>. (تاريخ زيارة الموقع: 7 تشرين الثاني 2017).
18. عرّفت الفئة العمرية "15-64" بأنها "الفئة العمرية المنتجة" نظرًا لإسهامها في الإنتاج.
19. توزع السوريين المسجلين تبعًا للعمر والجنس وفق البيانات البيومترية (19، 10، 2017). المديرية العامة للهجرة، http://www.goc.gov.tr/icerik3/gecici-koruma_363_378_4713. (تاريخ زيارة الموقع: 11 تشرين الثاني 2017).
20. جوشكن وأميين، 2016.
21. رئيس مؤسسة التعليم العالي يقدم تصريحات حول أعداد الطلاب الجامعيين السوريين. حرّيت، 9 آذار 2017.
22. E. F. Keyman, "A New Turkish Foreign Policy: Towards Proactive 'Moral Realism'", *Insight Turkey*, v: 19, i: 1, (2017), p. 55-70.
23. Keyman, "A New Turkish Foreign Policy: Towards Proactive 'Moral Realism'".
24. من أجل بعض هذه الأسباب انظر: أردوغان وقايا، تاريخ الهجرة التركية، ص 321.
25. أردوغان، السوريون في تركيا: القبول المجتمعي والانسجام.
26. ك. قرياط، "تمهيد"، تاريخ الهجرة التركية، المحررون: م.م. أردغان، وأ. قايا، (منشورات جامعة إسطنبول بيلغي، إسطنبول 2015)، ص: xxxix.